

تعلق العدة بالمقدور فلا يعقل الا بالاضافة الى العدة والمقدور والامر بالاضافة
اعتباري لا وجود له في الخارج كالباقية والنسوة قوله فقبل لفظة قوله توتر
في المقدورات من باب الاستناد الى السبب اذ الموتر حقيقة الذات ولو قلنا في الحكم
بدل في المقدورات كان اول ما يلزم عليه من الضر وقوله عند تعقلها به اي
توجهها اليها وطلبها اياها قوله فيمنع اي القرض لم يذكر منع شاهده وهذا
وقوله فيمنع الا في توضيح لقوله سابقا في صورتها ما نقا قوله مستدابة
اي الخلق حقيقي اي لم يختص بالمولود عن الدليل وهذا مذهب لما تريد المثبتين
صفة وجودية الية بها اليجاد والاعدام وتعمرها لتكون ووظيفة القدرة
عندهم جعل الممكن قابلا لها والاول من قبل لاشاعة قوله او يعارض عطف على
منع الاول قوله تادية الحروف اي الحروف المؤدات فهو من اضافة الصفة الى
الموصوف وهذا اجاب عن المسألة التي سبقت لها قوله وهو ان الكلام
الخاص ما في هذا المقام ان يقال ان هنا قياسين معايرين الاول الكلامية
لله وكل ما هو صفة له فيوقد في الثاني الكلام مركب من الحروف المتعاقبة وكل ما هو
كذلك فهو حادث فافترق السلوك اربع فرق بقدر مقادير القياسين فرقان
اهل السنة احدثها الخليل اعني اتباع الامام احمد بن حنبل كما هو مصرح به
في غير موضع فلان زعمه خلافه والثانية من عداهم من اهل السنة وفرقان من
غيرهم احدثها المعتزلة والثانية الكرامية فالفرقتان الاوليات اخذتا بالقضا
الاول لكن الخليل طمعت في كبري القياس الثاني وقالوا الكلام مركب من حروف
قديمة وتعاقبها وترتيبها وانقطاعها انما هو بالنسبة الى ناعن النطق
بالقديم كما هو فكلما اجاز روية الهاري تعالي بلا كيف ولا مقابلة ولا انحصار
جاز سماع كل ذي اصوات وحروف بلا تعاقب ولا ترتيب ولا انقطاع واليه
ذهب كثير منهم المصنف في كتابه الموافق ومن عداهم من اهل السنة طعنوا في صغر
وقالوا الكلام ليس مركبا من الحروف بل هو معنى نفسي قائم بالذات العقلية
والمركب من الحروف انما هو الغطى وليس هو الصفة المتكلم فيها والفرقان الاخران
اخذتا بالقياس الثاني لكن المعتزلة طعنوا في صغري القياس الاول وقالوا الكلام
ليس صفة لعدم قيامه به انما هو خالق له في بعض الاجرام والكرامية طعنوا
في كبراه وقالوا ليس كلما كان صفة له قديم والترمذانية صفة له تعالى وحادث

ومن

ومن العلماء من اختار الوقف في هذه المسئلة ولعمري انه اسلم قوله الذي قال
به القائلون بان الله تعالى منكم اي كلاما نفسي او لا فالجائبة والكرامية
والمعتزلة يقولون بان الله تعالى متكلم قائل قوله والثاني بالمعنى المشهور اعني
المركب من الحروف والاصوات ويؤيده رواية اللسان قوله من عوا مضم جمع
غامضة قوله في المقولات اي الادلة المعقولة قوله كالتقضى اي في قوله اي
ان محصلها نقض اجمالي كما سياتي قوله ان ذلكم لو كان الاشار الى قياس
الاستدراك حاصل مقدمه صحة الدليل وحاصل ناله عدم صدق تعريض
مدلوله واستتنا نقضه وهو صدق النقض ينتج نقض المقدم وهو عدم صحة
فاقامة الدليل الذي يدل على صدق نقض المدلول ينتج ابطال الدليل ففي
المعارضة ابطال الدليل قوله ما لا يستحق ان يستدل به بمعارضته بالاضر
وهو فاسد وافساد مجموع الدليل نقض اجمالي قوله ووجه التخصيص ان
كون المعارضة كالنقض قوله في الدليل العقلية دون العقلية قوله انها ملزوم
الى اي وانتفاء اللوازم بوجوب انتفاء الملزومات قوله امارت جمع امارات
في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يلزم من العلم الظن بشي آخر قوله على
تحقق المدلول اي حصوله قوله ولا يلزم الى اخرى فليست ملزوما بالنسبة
الى مدلولها مثلا وجود دابة زيد وخادمه على بان دار عمر اماراة لكون
زيد عند عمر وليس ذلك بلازم قوله وان خير الخ يجب عنه بانما يمنع
كونهم ادعوات المعارضة في قوة النقض فان مدعاهم انما كالنقض وعلى
ذلك فالمراد بكونها في قوة انها تتضمنه وتستلزمه وليس المراد بالقوة ما قابل
الفعل من النهي ولا ينافيه قولهم في البيان فحصل الخ ان المراد بالتحصل هنا
المضمون واللازم قوله يمكن ذلك اي ان كل دليل يعارض يمكن ان ينقض
وكذا الضميران في قوله اذ ماله قوله لا يقتضي كون اي الشئ الاول
قوله في قوة اي الشئ الثاني الاتري ان الجسه مستلزم لكان مع ان ليس
في قوة الملكات قوله وكلتا المقدمتين الخ اي لان من الادلة العقلية ما هو
ظني نحو هذا يدور بالدليل وكل من يدور بالدليل سارق ومن الادلة العقلية
ما هو قطعي كالمقواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله وايضا الزوم يعبر على
الدليل لكن ان كانت المقدمات كلها يقينية الصدق فالزوم يقيني ووطنية